

المحددات الاجتماعية- الثقافية لتحقيق التنمية المستدامة

قراءة من منظور الأنثروبولوجيا المعاصرة.

د. رحاب مختار
جامعة مسيلة

ملخص:

نسعى في هذا المقال لإبراز دور العلوم الاجتماعية في صناعة رؤية شاملة مع التركيز على البعد الأنثروبولوجي في هذه الرؤية، وذلك لتحقيق تنمية مستدامة لصالح الإنسان دون الإضرار بالبيئة، واعتمدنا المنهج الوصفي، وكانت من أبرز النتائج المتوصل إليها أن للأنثروبولوجيا المعاصرة إسهامات فكرية ورؤى جديدة حول كيفية إنجاز وتحقيق التنمية المستدامة لصالح الإنسان ، ونوصي بالأخذ بالبعد الاجتماعي والثقافي في عمليات التنمية وخصوصا التنمية المستدامة دون التركيز على البعد الاقتصادي فقط.

الكلمات المفتاحية:

التنمية، التنمية المستدامة، المحددات، الإنسان، البيئة، الأنثروبولوجيا المعاصرة.

Abstract:

We seek in this article to highlight the role of social sciences in establishing a comprehensive vision with focus on anthropology so as to achieve sustainable development for the benefit of man without harming the environment. Toward this objective, we have adopted a descriptive approach that yields prominent results.

Keywords: Development, sustainable development, determinants, human, environment, contemporary anthropology.

مقدمة

يمكننا القول أن مصطلح التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي شاع تداولها واستخدامها خاصة في العقد الأخير من القرن المنصرم، وأصبحت الاستدامة في جانب التنمية في مطلع القرن الحادي والعشرين شبيهة إن لم نقل مدرسة فكرية عالمية بلغ صداها وانتشارها ليس فقط في أقطار العالم الصناعي بل

في كل دول المعمورة، وتبنتها هيئات وجمعيات غير رسمية، وأجهزة وحكومات رسمية، حيث يطالب الكل بتطبيق فلسفتها وتوجهاتها.

ذلك أن مشاريع التنمية التي قام بها الإنسان في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية قد تسببت في حدوث الكثير من التغيرات التي ألحقت أضراراً بالبيئة ولهذا السبب دعت الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر للبيئة والتنمية عام 1992 بريودي جانيرو بالبرازيل أطلق عليه مؤتمر قمة الأرض حضره عدد كبير من رؤساء الدول. حيث انبثق فيما بعد ضرورة الاتحاد والتكاتف من قبل كل الأمم والدول لوضع سياسات، ورسم مخططات، وإيجاد سبل لتحقيق تنمية تضمن تحقيق الأمن الإنساني من كل الجوانب، وتوفير الرفاهية للإنسان دون حدوث الهدر والإتلاف للأنساق والموارد البيئية الطبيعية، مما يضمن حق الأجيال اللاحقة، وهو ما اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة.

أولاً: الإشكالية:

إن فكرة التنمية المستدامة تقوم على الرشد والترشيد والعقلانية في تحقيق التنمية بكل أشكالها وفي كافة المجالات، فهي تسعى للموازنة بين تحقيق معدلات نمو اقتصادي لفائدة الإنسان وبالمقابل تهدف للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وذلك للوصول في آخر المطاف لضمان حياة كريمة للسكان في عالمنا الحاضر، وضمان حق الأجيال في المستقبل من الموارد الطبيعية بثتى أنواعها.

ولتحقيق المعادلات السالفة الذكر بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية في إطار فكر التنمية المستدامة ساهمت العديد من الفروع العلمية لإثراء فكرة وفلسفة التنمية المستدامة، وبخصوص علم الأنثروبولوجيا فقد أظهر العلماء والمختصون في هذا المجال التناقض الشديد الحاصل بشأن خلفيات ومنطلقات ورؤى واستشرافات التنمية والإنسان والأنساق البيئية والجسور المفقودة مما استدعى التفكير في إيجاد مقاربات تسهم فكرياً وإجرائياً في تحقيق تنمية مستدامة تحقق سعادة الإنسان دون الإضرار بالبيئة وإهدار موارد الأجيال اللاحقة.

وفي مقالنا هذا سنعمل على إبراز دور العلوم الاجتماعية في إرساء أبعاد رؤية شاملة لتحقيق تنمية مستدامة. ومنطلقنا التساؤل الرئيسي الآتي: ما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه العلوم الاجتماعية وخصوصا الأنثروبولوجيا المعاصرة للمساهمة في إنجاح عمليات التنمية المستدامة ؟

وتفرع عن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

ما هي فكرة التنمية المستدامة؟ وما هي أهدافها؟ وما هي أبعادها و مؤشراتها ؟ وما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه الأنثروبولوجيا المعاصرة للمساهمة في إنجاح عمليات التنمية المستدامة. هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الصفحات اللاحقة.

ثانيا: أهمية الموضوع:

إن التنمية المستدامة لا تعتمد على رأس المال المادي فقط، وإنما تحتاج إلى راسمات أخرى، وتبقى الغاية هي الحفاظ على البيئة وأنساقها المختلفة. وقد أثبت كرونولوجيا عمليات التنمية التي أجريت في العالم، أن توفر رأس المال المادي وحده دونما توفر بقية الأصناف من رأس المال، لا يحقق تنمية مستدامة. كما أن عدم الأخذ بالبعد الاجتماعي والثقافي في عمليات الاستدامة، يتسبب في إهدار مكونات الأنساق البيئية، وعليه فأهمية موضوعنا تبرز من خلال التطرق للاهتمام والأخذ بالمنظور الأنثروبولوجي التكاملي الذي يدمج الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي مع القرار السياسي لتحقيق تنمية مستدامة، كما أن التطرق للمقاربة الأنثروبولوجية المعاصرة حول المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة، والخوض في المسائل اليومية الهامة للتنمية المستدامة، وكذا الإسهام في صياغة ممارسات بديلة تحقق الرفاه للإنسان ولا تضر بالأنساق البيئية مما يسهم في صناعة مستقبل أفضل.

ثالثاً: أهداف البحث:

- تحديد مفهوم التنمية المستدامة
- تحديد أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة.
- إبراز دور العلوم الاجتماعية في صناعة رؤية شاملة حول موضوع التنمية المستدامة.
- إبراز دور المقاربة الأنثروبولوجية في كيفية تحقيق تنمية مستدامة لصالح الإنسان دون الإضرار بالبيئة.
- وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تناول الأسئلة المنبثقة عن الإشكالية، وذلك بتوظيف التراث النظري والمقاربة الأنثروبولوجية المعاصرة حول التنمية المستدامة المتعلقة والاستفادة منها في الإجابة عن الأسئلة وضمناً تغطية النقاط الآتية:
- مفهوم التنمية المستدامة.
- أهداف التنمية المستدامة.
- أبعاد و مؤشرات التنمية المستدامة.
- المقاربة السوسيولوجية والأنثروبولوجية حول التنمية المستدامة.
- الأنثروبولوجيا المعاصرة وتحديد مرتكزات التنمية المستدامة.

رابعاً: مفهوم التنمية المستدامة:

لقد أدى ظهور ما يعرف بالبيئة في أوائل السبعينات من القرن المنصرم إلى أن تفرض قضية البيئة نفسها بشكل قوي على المسرح العالمي، وذلك من خلال تناولها بالدراسة والنقاش في الدوائر العلمية المتخصصة إضافة إلى إدراجها كمحاور ومنطلقات أساسية من قبل جماعات وهيئات الحفاظ على البيئة، وذلك بسبب العديد من الأحداث التي شهدتها البشرية والتي أدت إلى إحداث تلوث في الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى بروز خلل في النسق البيئي بصورة عامة.

فمنذ ذلك الوقت ظهر الاهتمام بالقضايا البيئية مقابل الاهتمام بالحاجات البشرية، حيث أصبح هناك تلازم بين البيئة كمكان جغرافي والتنمية كفعل إنساني لتحسين حياة الأفراد، حيث أصبح هذان المفهومان متلازمان لا ينفصلان، وإذا نظرنا لدول العالم الثالث نجدها تعاني من العديد من المشكلات الأساسية كال فقر والنمو السكاني السريع مما استوجب اعتماد خطط ومشاريع تنموية كانت في أغلبها غير متناسقة أو متوازنة بعقلانية مع القدرات البيئية مما أدى إلى ضغوط على العناصر البيئية كالتربة والمياه والغابات... ومما لا شك فيه أن زيادة الضغوط على الأنساق الأيكولوجية يؤدي إلى مزيد من العجز عن تلبية حاجات الأفراد الأساسية وبالتالي الرجوع إلى الفقر، الجوع والأمراض⁽¹⁾

وانطلاقاً من الإدراك للعلاقة الجدلية بين البيئة والتنمية ظهرت الحاجة إلى ضرورة إيجاد مفهوم جديد للتنمية يحقق النمو للإنسان ويستجيب لحاجاته دون الإضرار بالأنساق البيئية، ومن هذا ظهرت الرؤية الشاملة لأبعاد التنمية في مفهوم جديد وهو التنمية المستدامة *développement durable*.

وقد تعددت تعريفات التنمية المستدامة فبرغم الالتزام الدولي تجاه التنمية المستدامة وبرغم أنها قد تبدو للوهلة الأولى واضحة إلا أنها قد عرفت وفهمت وطبقت بطرق مختلفة جداً، مما تسبب في درجة عالية من الغموض حول معنى المفهوم الذي يعتبر من المفاهيم الصعبة، والمراوغة، والمخادعة. ويشار في هذا السياق إلى أن Fowke & Prasad قد أوردا أكثر من ثمانين تعريفاً مختلفاً وفي الغالب متناقضاً وأحياناً متناقضاً للمفهوم.⁽²⁾

¹ - محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك، عمل مترجم، إعداد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، سلسلة عالم المعرفة، ع142، الكويت، 1989، ص18، ص19.

² - Fowke R and Prasad D 1996. **Sustainable development**, cities and local government. *Australian Planner* 33 61-6.

نقلاً عن . عبدالله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة 27 رجب 1428هـ الموافق 10 أغسطس 2007م [343]

لما كان اهتمام التنمية مقتصرًا على العمليات التي تهدف لتلبية احتياجات أفراد المجتمع في الوقت الحاضر، دون التفكير في احتياجات وحقوق الأجيال القادمة، فقد قام الخبراء بتضمين مصطلح التنمية المستدامة ضمن تقرير لجنة (برونتلاند) المعنون: "مستقبلنا المشترك" في عام 1987 للدلالة على عمليات التنمية التي تستجيب لتلبية احتياجات الأجيال في الوقت الحاضر دون أن تؤثر احتياطي الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

وعرفت التنمية المستدامة بأنها: "الأعمال التي تهدف إلى استثمار الموارد البيئية بالقدر الذي يحقق التنمية، ويحد من التلوث، ويصون الموارد الطبيعية ويطورها، بدلاً من استنزافها ومحاولة السيطرة عليها. وهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية. وهي تنمية تشترط ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي" (1)

خامساً: أهداف التنمية المستدامة:

تهدف التنمية المستدامة من خلال محتواها وآلياتها إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكننا إيجازها في ما يلي (2):

¹ - سعاد عبد الله العوضي، البيئة والتنمية المستدامة، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت، الطبعة الأولى، 1424 هـ / 2003 م، ص 7.

² - محمد عبد القادر الفقي، ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية من خلال موقع:

www.nabialrahma.com تم الاطلاع عليه بتاريخ: 22 فيفري 2015

- عمارة الأرض: وتتمثل عمارة الأرض في كل الوسائل التي يمكن من خلالها إحداث مختلف أنواع التنمية، سواء أكانت اقتصادية (صناعية/ زراعية) أم حضرية أم اجتماعية أم صحية أم روحية... إلخ. كما أن عمارة الأرض تمثل الهدف الرئيسي للتنمية المستدامة.
- تحقيق رفاهية الإنسان: وذلك من خلال ضمان الأمن الصحي والعيش ضمن بيئة سليمة، وضمان الأمن الغذائي بل وحتى الأمن النفسي.
- حماية الموارد الطبيعية وصيانتها: وما من شك في أن تحقيق مبدأ التنمية المستدامة يتطلب من الإنسان أن يتعامل مع البيئة برفق وإحسان، فيأخذ منها ويعطيها، ويرعى لها حقها لتؤتي له حقه.
- ويرى بعض الباحثين أن من أهداف التنمية المستدامة أيضا⁽¹⁾:
- تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه، مع ربطها باحتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة.
- ضبط الاحتياجات مما لا يلحق تهديدا جديا بالعمليات الطبيعية، والمادية، والكيميائية، والحيوية.
- تعظيم إنتاجية الموارد من جهة وتقليص العبء الذي تتحمله البيئة سواء من حيث الموارد أو الطاقة من جهة أخرى، وإحداث التوازن بين المناطق وخاصة بين الشمال والجنوب، التوازن بين الكائنات الحية..، والتوازن بين الأجيال.

سادسا: الأبعاد والمؤشرات الضمنية للتنمية المستدامة

¹ - عبدالله بن جمعان الغامدي التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، 27 رجب 1428هـ الموافق 10 اغسطس 2007م، ص11، ص12.

ترتكز التنمية المستدامة ثلاثة أبعاد أساسية متكاملة ومتداخلة وتتضمن مجموعة من المؤشرات الدالة عليها تتمثل في:

1- البعد البيئي:

بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان في استوكهولم عام 1972 زاد التركيز على البعد البيئي في عمليات ومشاريع التنمية، وترتب على هذا إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة ANEP ومن خلال هذا البرنامج تم رصد العديد من المشكلات التي أصبحت تشكل خطراً على الموارد الطبيعية، كالتصحر والتغيرات البيئية وما صاحبها من تغيرات مناخية، إضافة إلى الضغط البشري الشديد على الموارد الطبيعية واستغلالها.

وجاء هذا الاهتمام في وقته المناسب حيث شهد نشاط الأمم المتحدة في حماية البيئة تحول جديد، وخاصة بعد أن نشرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقريرها المعنون بـ "مستقبلنا المشترك" عام 1987 وقد طالب التقرير بالدعوة إلى تغيير النمط الذي استخدم لتحقيق التنمية واستبداله بنمط جديد وهو "التنمية المستدامة".⁽¹⁾

وفي إطار البعد البيئي يمكننا القول يمكننا القول أن تحقيق التنمية المستدامة يتوقف على مؤشرين أساسيين:

1-1- السكان:

من أكثر المشكلات البيئية خطورة هي الزيادة الهائلة في أعداد السكان التي تصاحبها حالات فقر مستمر وغير مقدور على القضاء عليه، وبلا شك أن

¹ - حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن "دراسة في تطوير التنظيم الدولي منذ 1954، سلسلة عالم المعرفة، ع 202، 1995، ص 386.

الزيادة في ارتفاع منحنى النمو السكاني في العالم يؤدي إلى حدوث ضغط على الموارد الطبيعية وبالتالي عدم القدرة على تحقيق إشباع الحاجات المتزايدة للسكان، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور سوء التغذية وانتشار المجاعات، كما تؤدي الزيادة في أعداد السكان إلى ارتفاع معدلات البطالة وزيادة الطلب على الخدمات الصحية والتعليمية خصوصاً.

وانطلاقاً مما سبق تساهم العلوم الاجتماعية من خلال منطريها ومفكرها إلى وضع سياسات سكانية تساهم في إنجاح إستراتيجية التنمية المستدامة، وتتضمن هذه السياسات السكانية الحد من معدلات النمو السريع للسكان التي يشهدها عالمنا اليوم، فمن شروط التنمية المستدامة هي إيجاد توازن بين حجم السكان والموارد.

كما يجب أن تقدم السياسات السكانية أهدافاً سكانية عريضة وثيقة الصلة بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، ذلك أن للعوامل الاجتماعية والثقافية سيطرة وتأثير على جميع العوامل الأخرى في التأثير على الإنجاب وأكثر هذه العوامل أهمية هو الدور الذي تلعبه المرأة في الأسرة والاقتصاد والمجتمع.⁽¹⁾

1-2- التكنولوجيا:

لا يختلف اثنان أن التكنولوجيا هي حجر الزاوية في جهود التنمية وذلك من ثلاثة جوانب فهي مورد قادر على خلق ثروة وهي وسيلة تتيح لمن يملكونها ممارسة السيطرة الاجتماعية، كما أنها أداة فعالة ومؤثرة لتشكيل القرارات، وبذلك فهي سلاح ذو حدين قد تخلق وتدمر القيم في آن، ومن ثم فإن إدماجها في الحياة الاجتماعية اقترن بالخلاف بين العلماء ونظراً لأن التكنولوجيا تعبر حدود الدولة

¹ - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمود كامل عارف، ص 162.

الواحدة فإنها قد تحمل بعض القيم السلبية التي تثير الاضطراب في المجتمع والثقافة جنباً إلى جنباً مع القيم الايجابية التي تحرر الناس من الأعمال الشاقة.⁽¹⁾ السؤال الجوهرى المطروح في هذا المجال ما نوعية التكنولوجيا المطلوبة للتوظيف والاستغلال لتحقيق وإنجاح إستراتيجية التنمية المستدامة؟.

تساهم العلوم الاجتماعية في تقديم بعض الإجابات عن هذا التساؤل، وتقدم في الوقت ذاته بعض المقترحات، فيرى بعض الباحثين في مجال التنمية أنه ابتداءً يجب اختيار التكنولوجيا المناسبة مع لفت الانتباه أنه ليس من الضروري أن تكون أحدث تكنولوجيا هي أحسن اختيار فقد تكون مدمرة أو تستنزف موارد المجتمع أو تلوثه فما يصلح لمجتمع في حقبة زمنية قد لا يصلح لغيرها، ومن ثم يجب أن يتم اختيار التكنولوجيا بعناية، كما يجب إعداد الخلفية الاجتماعية، والتي تحتاج إلى وقت أطول مما يستوجبه الأمر عند نقل التكنولوجيا أو ابتكارها.⁽²⁾

وعموماً فإستراتيجية التنمية المستدامة تهدف إلى جعل التكنولوجيا تأخذ بعين الاعتبار الأهداف القريبة والبعيدة للتنمية هذا من جهة، والانتباه من جهة أخرى إلى حجم ونوعية الموارد المتوفرة وحسب العديد من المختصين فإن الطاقة، وإنتاج وحفظ الغذاء، وإعادة تصنيع الفضلات، وتوفير المياه الصالحة للشرب، وتوفير المحاصيل الغذائية الأساسية، وإيجاد الصناعات المقللة للتلوث البيئي، كل هذه المجالات تتطلب توظيف التكنولوجيا الملائمة، وبلا شك أن استخدام التكنولوجيا الملائمة ضمن إستراتيجية التنمية المستدامة يمكنه أن يلبي حاجات قطاعات واسعة من السكان.⁽³⁾

2 - البعد الاقتصادي:

¹ - إحسان حفطي، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص138.

² - علي حشيش، التنمية التكنولوجية في مصر، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، القاهرة، 1987، ص120.

³ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، الجوانب البيئية والتكنولوجيا والسياسات، ترجمة عبد السلام رضوان، مجلة عالم المعرفة، ع150، الكويت، ص90، ص91.

إن عملية التنمية الاقتصادية تستوجب توظيف واستخدام المزيد من الموارد، وبناء على نوعية وطبيعة الموارد المستخدمة تبرز عمليات تأثير التنمية الاقتصادية على البيئة من حيث الاستنزاف أو التلوث، مما يؤدي إلى إفساد الأنساق البيئية من ناحية إنتاجيتها، ويرى البعض أن هذا الضرر الذي يلحق بالبيئة من جراء التنمية الاقتصادية هو تحصيل حاصل، فعندئذ وجب أن تتم هذه العمليات المضرّة بالبيئة عند "حد أقل".

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال ما هي الآليات الفضلى لتحصيل حد عال من الرفاهية من خلال الأنشطة الاقتصادية مع المحافظة على مخزون الأصول الاقتصادية والأيكولوجية عبر الزمن الطويل لضمان استدامة الدخل للأجيال الحالية، وضمان حق الأجيال اللاحقة، وتحقيق العدالة وحماية الفقراء؟.

لقد سعى علماء الاقتصاد المحدثين لتقديم إجابات لهذه التساؤلات وذلك من خلال العمل على الدمج بين الاهتمامات البيئية والاقتصادية، وبرز هذا بوضوح جلي في التحليلات الاقتصادية لكل من مايكل كومن Comman و ديفي بيرس Pearce حيث ركزا على ضرورة التخطيط من أجل تجديد الموارد الطبيعية والاقتصادية وذلك من أجل ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة.⁽¹⁾

كما صاغ بعض علماء الاقتصاد المهتمين بالبيئة بعض القرارات الاقتصادية من خلال سعيهم نحو إدماج الاهتمامات البيئية والاجتماعية، ومن الملاحظ أن هذه القرارات يمكن أن تساعد مخططي السياسة بأساليب أفضل لرصد الآثار البيئية والاجتماعية التي تمكنهم من اتخاذ قرارات لصالح أفراد

¹ - عبد الله محمد عبد الرحمن، إدارة البيئة والتنمية المستمرة في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص388.

المجتمع، ومن أبرز هذه القرارات ضرورة تقييم الموارد المتاحة، وهي تلك الموارد التي يستخدمها الجميع دون دفع شيء، ولا شك أن عملية تقييمها ستؤدي إلى عدم الإفراط في استغلالها.

ولتحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة خصوصا في الدول النامية يتضح أنه من الضروري أن يتخذ صناع القرار على مستوى الأجهزة والهيئات الرسمية خصوصا قرارات اقتصادية يكون الهدف منها تحقيق السلامة البيئية، وذلك من خلال فرض ضرائب على الضرر البيئي، كالضرائب المفروضة على إحداث التلوث مثلا، وهذا بلا شك سيسهم في تشجيع وإنجاح التخطيط الشامل للموارد على المدى الطويل، وهذه المخططات المستقبلية في جانب التنمية المستدامة لا يمكنها أن ترى النجاح إلا إذا اعتمدنا إلى جانب القرارات الاقتصادية السالفة الذكر اعتماد ساسة اجتماعية تركز على تدعيم قيم المشاركة والعدالة الاجتماعية، وذلك لتضييق الفجوة في مستويات المعيشة بين الأغنياء والفقراء.

3-البعد السياسي:

المقصود بالبعد السياسي في إستراتيجية التنمية المستدامة من منظور العلوم الاجتماعية هو صناعة وعي سياسي على المستوى الوطني والقطري لكل دولة خاصة دول العالم الثالث، وعلى المستوى القومي، وعلى المستوى الأممي، بضرورة تبني استراتيجيات تنموية هدفها هو إحداث تغيير لصالح الإنسان، وذلك في إطار سياسات استشرافية واضحة.

وبلا شك أن صناعة وتعميق هذا الوعي السياسي يتطلب تشجيع المشاركة الشعبية التي تتيح لأفراد البلد الواحد المساهمة والمشاركة في خطط واستراتيجيات التنمية المستدامة، فمن الخطأ الإيمان بفكرة أن الصفوة لوحدها يمكنها أن تحقق التنمية.

لقد برز الاهتمام بقضايا البيئة على المستوى العالمي مع قرب نهاية الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي السياسي بين الولايات المتحدة الأمريكية

والاتحاد السوفياتي آنذاك، وتحديدًا عند مجيء غورباتشوف للحكم، ومما سرع وأدخل قضايا البيئة معترك السياسة الدولية، واهتمامات المجتمع الدولي آنذاك هو حدوث الكارثة البيئية من خلال انفجار مفاعل تشيرنوبل في 26 أبريل 1986، وبنهاية الحرب الباردة في نوفمبر 1990 صار هناك اهتمام عالمي مشترك بقضايا البيئة.

وقد صاحب هذا الاهتمام انعقاد العديد من المؤتمرات على المستوى العالمي مثل مؤتمر البيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو 1992 حيث ركز هذا المؤتمر على ضرورة إحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية إذا ما أردنا تحقيق تنمية مستدامة والقضاء على المشكلات البيئية، وجدير بالذكر أن التغيرات السياسية لها تأثير كبير على تجنب المخاطر البيئية وتحقيق الحماية البيئية، ومن ثم ظهرت العديد من الدعاوى لتحقيق هذه الحماية، وقد تحققت نتائج إيجابية في بعض الدول التي أمكنها إحداث تغييرات في الذهنيات وطرائق التفكير تجاه البيئة، نتج عنها تطور الوعي البيئي إضافة إلى الاستخدام العقلاني للموارد.

وتظهر أهمية البعد السياسي في الحد من المشكلات البيئية في قضية على جانب من الأهمية وهي قضية " الأمن البيئي " ومن أكثر أشكال التهديد هو استخدام القوة العسكرية للسيطرة على المصادر البيئية، كما يظهر التهديد أيضا في شكل استخدام المصادر الطبيعية كأدوات عسكرية ويبدو ذلك في الحصار الاقتصادي وفرض قيود على التجارة لتحقيق أهداف عسكرية، وجدير بالذكر أن الاحتكار المباشر للمصادر البيئية يعد أداة قابلة للاستخدام سواء كتهديد سياسي أو لتحقيق ميزة عسكرية.

4- البعد الاجتماعي:

لقد أدى تغييب الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية في استراتيجيات التنمية ببلدان العالم النامي إلى فشل العديد من خطط وبرامج التنمية في تلك البلدان، والسبب في ذلك يبرز من خلال أن البيئة لا تتعرض للخطر إلا من خلال ما يقوم به الأفراد، ففي ظل التطور الصناعي والتكنولوجي أصبح في مقدور الإنسان إحداث اضطرابات في الأنساق الطبيعية والبيئية، وهذا ما نعايشه فقد أحدث الإنسان الكثير من الاضطرابات والاختلالات داخل البيئة والتي كانت لها انعكاسات سلبية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى توجيه اهتمام أكبر للأفراد في السياسات وفي برامج الاستثمار التي تهدف إلى حفز التنمية⁽¹⁾

فبالإضافة إلى تزايد مستويات التفاوت الاجتماعي نجد انخفاض وتقلص نفقات التغطية الاجتماعية وهذا المشكل لا يهدد الدول النامية فحسب بل حتى الدول المتقدمة، ففي دراسة لعالمي اقتصاد أمريكيان من جامعة هارفارد وهما بلوم **Bloom** وفريمان **Freeman** قاما بها عام 1997 أن نسبة العمال الأمريكيين المستفيدين من برنامج يخص تغطية التقاعد اعتمدته إحدى الشركات قد انخفض من 75% سنة 1988 إلى 42% سنة 1994 وبرنامج التأمين ضد حالات المرض انخفض من 57% إلى 45% بالنسبة لنفس الفترة، أما في المجال الضريبي فإن العبء الأثقل يتحمله الأجراء ولا سيما لتعويض التخفيضات الضريبية المعتبرة التي يستفيد منها أصحاب رؤوس الأموال⁽²⁾

ويركز البعد الاجتماعي على تنمية الموارد البشرية التي تركز على الاهتمام برفع مستويات المعيشة من خلال الاهتمام بمستويات التعليم، الصحة، والإسكان حيث أن الاهتمام بالنواحي الصحية له دور هام في تنمية الموارد البشرية، وفي ضوء الوضع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للأغلبية العظمى من السكان في الدول النامية سيكون من المكلف للغاية الاعتماد على النظم الغربية

¹ - ميشيل سيرنيا، نظرة عالم الاجتماع إلى التنمية المستدامة، "مجلة التمويل والتنمية"، 1993، ص 05.

² - Lipietz, A, La société en sablier; Gallimard; Paris; 1996

في الرعاية الصحية، وبالإضافة إلى تحسين الجانب الصحي فبلا شك أن الاهتمام بتحسين التعليم سينعكس إيجاباً على التقليل من حدة الفقر وتوفير الموارد وخلق فرص عمل وتنمية القيم الداعمة لحب العمل وتشجيع الإبداع والإنتاج هذا بالإضافة إلى الوعي الإيجابي للعلاقة التفاعلية بين مشاريع التنمية والموارد البيئية. وبالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية تتضمن إستراتيجية التنمية المستدامة تدعيم العدالة، فتحقيقها خاصة في زماننا الحالي يعتبر من التحديات الكبرى إذ نلاحظ التفاوت الحاصل في مستويات المعيشة بين بلدان العالم المتقدم والعالم النامي، بل حتى بين مواطني الدولة الواحدة، والمراد بالعدالة هنا من أجل ضمان تنمية مستدامة هو تمكين الفئات الإنسانية المحرومة ومنحها حقها من الموارد الطبيعية لتحقيق مستويات معيشية جيدة، من خلال اعتماد سياسة عدالة اجتماعية في توزيع الثروات والدخل دون الإضرار بحق الأجيال المستقبلية.

سابعاً: المحددات الاجتماعية والثقافية للتنمية المستدامة.

قال العلامة الأنثروبولوجي كلود ليفي ستروس سوف يكون القرن الحادي والعشرين قرن العلوم الاجتماعية أو لن يكون، ويرى العديد من المفكرين والمنظرين أنه يجب على العلوم الاجتماعية أن تكون عملية قبل كل شيء أي نافعة، وتتمثل هذه المنفعة في شكل الهندسة الاجتماعية غايتها التحكم في التصرفات البشرية والتبوء بها، ويتمثل الغرض الجوهري في تطوير تقنيات لتسيير الحياة الاجتماعية. فلو أخذنا مثلاً الفعالية في مجال إدارة الأعمال عموماً وعملية التسيير خصوصاً لوجدنا أن متطلباتها ليست ذات طابع مالي فقط، إذ توجد متطلبات أخرى اجتماعية كنسبة دوران العمال، الشعور بالرضى، استقرار الشغل، الصحة والأمن ... صف إلى ذلك أن هذه المتطلبات الداخلية تواجهها متطلبات أخرى خارجية قد تكون اجتماعية، قانونية، بيئية، جبائية، نقابية... تضطر إدارة التنظيم إلى أخذها بعين الاعتبار في تسييرها وخطاباتها، بطبيعة الحال تتغير مثل هذه المتطلبات بحسب المكان والزمان، كما يدل على ذلك النقاش الدولي الجاري حالياً

حول البند الاجتماعي الذي ينبغي أن يرافق المبادلات، وكذا النقاشات العديدة في ما يخص مفهومي التنمية المستدامة والقدرة على المنافسة.⁽¹⁾

وإذا كانت العلوم الاجتماعية قد أسهمت منذ نشأتها وبطريقة خاصة في التغيرات والتحويلات التي شهدتها المجتمعات المعاصرة، فإن العلاقة التي يمكن أن يمتد بناؤها بين التنمية المستدامة والعلوم الاجتماعية يمكننا القول عنها أنها علاقة لها خصوصيات تميزها، وذلك أن طبيعة هذه العلاقة تتصل بعدد من المسائل الرئيسية يمكننا ذكرها كالآتي:

أ- مكانة الإنسان ضمن فلسفة التنمية المستدامة " نسج التنمية حول

الناس وليس الناس حول التنمية"

من خلال النظر في جملة التعريفات التي قدمت بشأن التنمية المستدامة يمكننا الإقرار بأن الإنسان شكل محور التعريفات المقدمة فحسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن الرجال والنساء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور الاهتمام، حيث يتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية، كما أكد المفكرون والمختصون على أن التنمية ينبغي أن تكون بمشاركة الناس ديمقراطيا في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

ب- من الإنسان الاقتصادي إلى الاقتصاد الإنساني.

ت- العدالة والإنصاف:

تعتبر العدالة والإنصاف من أهم العناصر المدرجة ضمن فلسفة التنمية المستدامة، والمقصود بعنصر الإنصاف هو العدل والمساواة بين الأجيال البشرية الحاضرة والأجيال البشرية اللاحقة -التي لم تولد بعد- فيما يتعلق بالموارد الطبيعية المتوفرة، خصوصا ما نعيشه في عالمنا المعاصر من سيطرة

¹ - Groupe de lisbonne, **limites de la compétitivité**, pour un nouveau contrat social, Montréal, Boréal, 1995

لقوى السوق الرأسمالية المتوحشة التي لا تراعي غالبا مصالح الأجيال اللاحقة.

أما النوع الثاني من الإنصاف فيتعلق بالتفاوت الحاصل بين سكان الدولة القطرية الواحدة، فغالبا ما نجد سكان دول العالم الثالث يعيشون بفرص غير متساوية في الحصول على الموارد الطبيعية والخيرات الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي فالتخفيف من منحنى الفقر وتحسين المستوى المعيشي هو مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الدول الغنية والفقيرة.

ذلك أن عدم تكافؤ الفرص في الحصول على الموارد الطبيعية والاقتصادية والخدمات الاجتماعية يعرقل تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي، هذا إضافة إلى أن التنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتزايد في الدخل، وعدم المساواة في الحصول على القروض وحيازة الأراضي خصوصا في الدول الصناعية.

بالإضافة إلى التفاوت الصارخ بين دول الشمال ودول الجنوب في ظل هيمنة مطلقة للرأسمال العالمي الذي يزيد هذا التفاوت اتساعا يوما بعد يوم، ولذلك فمن شروط تحقيق تنمية مستدامة وإحداث توازن في العلاقات الاجتماعية الدولية هو ضرورة الأخذ بهذه القيمة الاجتماعية الإنسانية ألا وهي قيمة الإنصاف، والتي يمكنها أن تتحقق بدعم وضغط قوى المجتمع المدني والهيئات غير الرسمية العالمية.

ث - تنظيم النمو الديموغرافي، وإرساء سياسات رشيدة في توزيع السكان:

التنمية المستدامة من أهم معانيها فيما يتعلق بالأبعاد البشرية والسكانية هو العمل لتنظيم النمو السريع والمتزايد للسكان، ذلك أن النمو السريع للسكان يتسبب في حدوث ضغط شديد على الموارد الطبيعية كتدهور التربة، والإفراط في استغلال الحياة البرية والبحرية، إضافة إلى تدمير المساحات الخضراء، كما يشكل النمو السريع للسكان عائقا أمام السياسات الحكومية في توفير الخدمات.

كما أن لتوزيع السكان أهمية فتركز السكان في المناطق الحضرية وزيادة الهجرة إليها نتج عنه نمو المدن بصورة كبيرة مما أحدث أثر سلبي على البيئة من خلال تركيز النفايات وتراكم المواد الملوثة، مما أثر على السكان والنظم البيئية، كل هذا يستوجب التركيز على دعم وإنجاح التنمية الريفية والقروية، واعتماد سياسات الإصلاح الزراعي.

ج- الاستثمار في الإنسان "التنمية البشرية":

يشكل الإنسان - كما ذكرت سابقا- ضمن فلسفة التنمية المستدامة محور التعريفات المقدمة بشأنها، وهذا ما يستوجب الاهتمام والتركيز على إحداث تنمية بشرية من أجل تحسين مستويات التعليم، والرعاية الصحية، والرفاه الاجتماعي، ذلك أن إرساء تنمية بشرية ناجحة يؤدي إلى امتلاك ضمانات واقعية لإحداث وإنجاح تنمية اقتصادية.

ح- تنمية ثقافة المشاركة:

من الأمور الأساسية لنجاح التنمية المستدامة في أي بلد هو تدعيم الوعي بقيمة المشاركة من قبل الجماهير الشعبية، حيث تعتمد هذه المشاركة على القبول الاجتماعي، وهي جوهر الديمقراطية، ذلك أن غياب المشاركة ينتج عنه إعفاء وعدم الإحساس بالمسؤولية، وتعطيل الطاقات المبدعة والخلاقة سواء على مستوى الأفراد أو الهيئات، هذه الأخيرة التي تعتبر من أهم أطر المشاركة الجماهيرية.

وقد يتبادر للأذهان أن المشاركة الشعبية في إستراتيجية التنمية المستدامة تعني تدخل كل شخص مما ينتج فوضى المشاركة والتخطيط والتنفيذ، وبالتالي غياب النظام والإرادات العليا غير أن المراد هو إيجاد نظم وهيئات وبناءات تنظيمية يتأطر من خلالها الأفراد ويشاركون في إستراتيجيات ومشاريع التنمية المستدامة، مما يولد لدى هؤلاء الأفراد شعورا بقدرتهم على صناعة مستقبلهم في أمان ودون مخاطر.

خ- تنمية ثقافة ترشيد الاستهلاك:

والمقصود بهذا هو الاعتماد على آليات اجتماعية تضبط السلوك الاستهلاكي للسكان، حيث يتم توفير الحصص الرشيدة من الاحتياجات دون الوقوع في الإسراف والتبذير، فغالبا ما يتبع الزيادة في حصص الاستهلاك زيادة في حجم المخلفات، هذا على مستوى الدولة القومية أو القطرية. أما على المستوى العالمي فنجد هناك تفاوت بين أفراد الدول حيث نجد أن حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية كاستخدام الطاقة مثلا المتولدة من النفط والغاز والفحم، في الولايات المتحدة الأمريكية يفوق ثلاثا وثلاثين مرة ما يستهلكه الفرد في الهند، ويفوق في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " OCDE " عشرة أضعاف البلدان النامية ككلية، وهذا ما يفرض ضرورة الحذر والانتباه من تحويل الضغوط البيئية من الدول الغنية إلى البلدان الفقيرة.

وهذا ما يستوجب تغيير أنماط الاستهلاك للموارد الطاقوية والنباتية وحتى الحيوانية خاصة الأنواع المهددة بالانقراض، فمن مفاهيم التنمية المستدامة في أيامنا هذه لدى الدول الغنية هو القيام بتخفيضات متتابة ومستمرة من مستويات الاستهلاك المفرط للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك من خلال استحداث آليات تحسين مستوى الكفاءات وإحداث تغيير في ثقافة وأساليب الحياة الحالية.

د- ديمقراطية الحكم من أجل الإدارة والمساءلة:

ويعني هذا خضوع من يملكون القرار وسلطة التسيير والإدارة إلى مبادئ الحوار و الشفافية والرقابة والمساءلة عند الضرورة، وذلك لمنع حدوث وانتشار الفساد والمحسوبية والظواهر الأخرى التي تعيق نجاح التنمية المستدامة.

ذ- تقليص الإنفاق العسكري:

تستوجب التنمية المستدامة في جميع دول العالم التخفيف من إنفاق الأموال على الأغراض الأمنية والعسكرية، وزيادة إنفاقها على احتياجات التنمية.

ثامنا: المقاربة السوسيولوجية والأنثروبولوجية حول التنمية المستدامة:

يرى العديد من السوسيولوجيين والأنثروبولوجيين أن الدراسات والأبحاث السوسيولوجية والأنثروبولوجية لا تريد الابتعاد عن الواقع، فقد اهتم علم الاجتماع والتنمية وأنثروبولوجيا التنمية بدراسة موضوعات ذات صلة بالتنمية كالاتصال الثقافي وما يترتب عليه من تغير مصاحب، وأصبح الموضوع الأساسي لعالم الاجتماع والأنثروبولوجيا دراسة المجتمعات أثناء عملية النمو الاقتصادي والتغير الاجتماعي والثقافي على ما يذكر عالم الاجتماع بوتومور، وهكذا أصبح التغير والتنمية محورا الاهتمام في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا.

ويمكن للأنثروبولوجيا أن تساهم في التنمية أو تقوم بدراساتها كظاهرة اجتماعية كباقي الظواهر الأخرى كالقراءة أو الدين، غير أن ما يجب التنبيه إليه هو أن التنمية تتسم بخصوصية كونها تتسبب بقاء أشخاص قادمين من عوالم اجتماعية بالغة التنوع، لأن هناك اختلافات شديدة التباعد بين أوضاعهم المهنية ونسبة فاعليتهم وكفاءاتهم ومواردهم المعرفية والرمزية واستراتيجياتهم.⁽¹⁾

وفي فترة لاحقة بعد المؤسسين الكبار لعلم الأنثروبولوجي مثل مالينوفسكي وباستيد، يمكننا تقدير وجود توجهات أساسية موجودة اليوم في ميدان التحليل الأنثروبولوجي لمظاهر التنمية، ومن بين هذه الاتجاهات نجد اتجاه الأنثروبولوجيا التطبيقية الأمريكية الشمالية القائمة على مهمات استشارية ودراسية لصالح مؤسسات التنمية، وكمثال ما قام به البنك الدولي خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي من إجراء دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية، ومن الاتجاهات الأخرى

¹ - Pierre Bonte et Michel Lzard, *Dictionnaire de l'ethnologie et de l'anthropologie*, Quadrige/PUF, 4ème édition, 2010. p217:

كذلك إسهام الأنثروبولوجيا التفكيكية للتنمية، والذي يندرج ضمن حركية ما بعد الحداثة التي استعادت قوتها خصوصا في العالم الأنغلوفوني، وخصوصا ما قام به نورمان لونغ وريث مدرسة مانشيستر بمجموعة أبحاث ذات نمط تفاعلي تركز على التمازج والتفاوض بين العاملين على التنمية والسكان المحليين، كما استعار من غيدنز مفهوم الوكالة وضمّنه قدرة تأثير الفرقاء الاجتماعيين بتوظيف كفاءاتهم العلمية، وشهدت فرنسا تطوير أعمال الجمعية الأوروبية - الإفريقية حول التطور الاجتماعي والتنمية.⁽¹⁾

وتستلزم التنمية المستدامة من وجهة نظر علماء الأنثروبولوجيا زيادة الاهتمام بتوسيع دائرة التعليم ودعم مؤسسات المجتمع المدني، وتقييم برامج مكافحة الفقر الريفي والحضري لمواجهة آثاره، وزيادة مشاركة المرأة في برامج التنمية، وتحسين أحوال الشرائح النازحة من الريف وسكان المناطق العشوائية للحد من آثار الفقر والبطالة، وأن جوهر التنمية هو إعادة تكوين نوعي للبشر والمؤسسات القائمة في المجتمع، وتضع التنمية المستدامة في حساباتها التغلب على التهديدات البيئية وزيادة الضغط السكاني وانتشار العنف المجتمعي، وإدمان المخدرات وسيادة الظلم وانتشار الفساد، واتساع دائرة الفقر والتلوث والإهدار البيئي للموارد.

وكان الأنثروبولوجيون قد بدؤوا في تزويد برامج التنمية ببيانات هامة حينما تحولوا لدراسة المجتمع المحلي، فخلال الفترة المبكرة التي تبدأ بعشرينات القرن المنصرم، لم تكن مشكلة التنمية تحظى باعتراف واسع النطاق، كما أن معظم الأنثروبولوجيين قد انجذبوا لدراسة المجتمع المحلي، كي تكون نتائجهم أكثر دقة، ومن جهة أخرى المساهمة في إنجاح المخططات القومية للتنمية بمختلف أنواعها، وكانت هناك دراسات رائدة حول آليات وكيفيات تحقيق وإنجاح عمليات الاستدامة

¹ - Pierre Bonte et Michel Lzard, *Dictionnaire de l'ethnologie et de l'anthropologie*, Quadrige/PUF, 4ème édition, 2010. p218.

كدراسة الأنثروبولوجي المكسيكي جاميو، كما ظهرت دراسات تناولت مجتمعات محلية قام بها باحثون من أمريكا الشمالية في المكسيك وغواتيمالا ثم في أمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا في فترة لاحقة، وعموما وبكل وضوح فالأنثروبولوجيا تستطيع أن تلعب دورا هاما في برامج التنمية وذلك من زاويتين من خلال استخدام المعرفة الأنثروبولوجية المتعلقة بالظواهر الاجتماعية والثقافية، وكذا أدوات جمع البيانات والتي يمكن أن تسهم في تطوير تنفيذ هذه البرامج.⁽¹⁾

وحول إبراز دور المختص الأنثروبولوجي في عمليات التنمية تبرز الأنثروبولوجية لوسي مير الدور من خلال المقارنة بين الأنثروبولوجي والمختص التقني، فذكرت أن الأنثروبولوجي يملك نظرة كلية اجتماعية ثقافية بينما لا يملك التقني سوى نظرة مجتزأة عن الحقيقة الاجتماعية فالأنثروبولوجي وحده القادر على دراسة عمليات التنمية بأبعادها المختلفة أما المتخصص التقني في التكنولوجيا فانه لا يملك هذه الرؤية الشاملة. وهو ما دعا إليه عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا "نادل" في كتابه: "الأنثروبولوجيا والحياة المعاصرة" أن الأنثروبولوجي وحده من يملك تطبيق العلم الاجتماعي وأن ينسب لنفسه الحق في الحكم على شرعية الأهداف الموضوعية وأن ينصح وينتقد ويتدخل في السياسة العامة في المجتمع.⁽²⁾

ويدرك علماء أنثروبولوجيا التنمية أنه من العبث أن نهمل المتطلبات البيئية المتصلة بالتنمية في بعدها المستدام ذات الصلة بمستقبل البشر، فالتنمية ليست مجرد برامج معلقة في الهواء وإنما تعمل التنمية عملها من خلال البناء الاجتماعي والمناخ الثقافي القائم، ولا بد من مراعاة الإطار الكلي الذي تؤدي فيه التنمية دورها الرئيسي ولقد أطلقت جبرو هالم برون تلاندرئيس اللجنة العالمية للبيئة والتنمية على التقرير الذي تولت إعداده بتكليف من الأمم المتحدة لدراسة تأثير

¹ - محمد الجوهري، الأنثروبولوجيا أسس نظرية وتطبيقات عملية، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الثالث والثلاثون، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص 290، ص 296

² - إسحاق ثروت وآخرون، أنثروبولوجيا التنمية، دار الحريري للطباعة، القاهرة، "د.ت" ص 262، ص 264

السياسة التصنيعية والاقتصادية لدول العالم " مستقبلنا المشترك، Our Common " وقد ورد بالتقرير أهمية دراسة العلاقة بين عملية التنمية والمتطلبات العيشية إذ يذكر التقرير أن إدراك الحكومات والمؤسسات الدولية قد تنامي بالنسبة لاستحالة فصل قضايا التنمية الاقتصادية عن قضايا التنمية البيئية أو الاستدامة فالكثير من أشكال التنمية يستنزف موارد البيئة التي ينبغي أن تقوم عليها تلك التنمية وتدهور البيئة لا يمكن أن تعوضه التنمية الاقتصادية .. والكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي إلى إفقار أعداد متزايدة من الناس وتجعلهم أكثر عرضة للأذى بينما تؤدي في الوقت نفسه إلى تدهور البيئة.(1)

وفي الخمسينات من القرن الماضي كان مشروع فيكوس واحدا من المشروعات القليلة التي قام بالتخطيط لها علماء الأنثروبولوجيا، وكان المشروع تجريبيا في طابعه يهدف لرفع مستوى معيشة السكان، وكان على علماء الأنثروبولوجيا كذلك تقدير الآثار الاجتماعية للقرارات المتبعة وتحديد أساليب تحقيق السياسات المتبعة، ورأي الناس فيها وقد أفاد تراث الأنثروبولوجيا المعاصرة من هذا المشروع إذ اتضحت أهمية أن نأخذ مصلحة الناس كهدف رئيسي ومن الواضح أن دور عالم الأنثروبولوجيا التطبيقية المعاصرة يصبح أكثر وضوحا في العالم الثالث.(2)

تاسعا: مساهمة الأنثروبولوجيا المعاصرة في إنجاح عمليات التنمية المستدامة

يمكننا القول أنه منذ أوائل الثورة الصناعية إلى يومنا هذا ظل التصور الذي اعتمدته التنمية بصفة عامة للبيئة والإنسان وفي معظم الأحوال قائما على النماء المالي والربح الاقتصادي متسما بطابع ميكانيكي، والسبب في هذا هو

¹ - محمد الجوهري: المرجع السابق: ص 264، ص 265.

² - محمد الجوهري: المرجع السابق، ص 378 .

تغيب الجوانب الإنسانية وإرسائها على الهامش، رغم أن هذه الجوانب حساسة وحاسمة.

وفي ظل المشاكل العويصة التي تعرفها البيئة والحياة الإنسانية في وقتنا الحالي كالتلوث، التغير المناخي، الاحتباس الحراري، الفقر، التفتت الاجتماعي وغيرها من الأخطار الاجتماعية والبيئية، أصبح من اللزوم توسيع نظرتنا إلى الأمور، وهذا لن يحدث إلا بإعادة تأكيد مجموعة من الملاحظات المتصلة بخصوصية البشر، والحاجة إلى إسهام أوسع للعلوم الإنسانية في هذا المجال.

والفكرة إلى اعتماد أنثربولوجيا موسعة ليست جديدة العهد في تاريخ الإنسانية، ففي القرن المنصرم نجد العديد من الوجوه الأنثربولوجية والثقافية البارزة دعوا ودافعوا عن الاتجاه الذي يدعو لتوحيد العلوم الاجتماعية - ونخص بالذكر من بين هؤلاء عالم الاجتماع والأنثربولوجيا الفرنسي مارسيل موص **M.Mauss** - والعمل على إدراج هذا التوحيد المعرفي في مناهج التكوين والتسيير في مجالات الاقتصاد، التنمية والبيئة، مع ضرورة النظر للإنسان ككائن حي اجتماعي واعي.⁽¹⁾

وتقوم الدعوة لأجل أنثربولوجيا موسعة على نوع من الانفتاح على مستوى التخصصات، ومن جهة أخرى على عودة الاهتمام ببعض الأبعاد الرئيسية التي كثيرا ما يتم تغيبها من قبل الكثير من دول العالم وخاصة الدول المتقدمة في مجال التنمية، ومن بين أسس الدعوة لاعتماد أنثربولوجيا موسعة يمكننا اقتراح ما يلي:

1- تجسير فروع المعرفة:

إن إحداث وفتح العلاقات بين فروع المعرفة المختلفة الهدف منه هو محاولة إيجاد أنثربولوجيا تكاملية **complémentariste** من أجل التوصل إلى

¹ - Marcel Mauss, sociologie et anthropologie PUF. Paris, 1968

ابتكار آليات ومناهج تمكننا من تفكيك الظواهر المدروسة بطريقة كلية متكاملة، ذلك أن كل تخصص لا يقوى بمفرده للكشف إلا عن جزء من الواقع المدروس. وبالتالي نبتعد عن الاستنتاجات التجزئية أو المتسعة خصوصاً في مجال الاقتصاد والاجتماع والبيئة والتنمية في حياة الإنسان المعاصر.

ويمكننا أن نستلهم هنا قول العالم الأنثروبولوجي تورنر **Turner** حيث قال أنه من دون إسهام أفكار جديدة خارجية لا تلبث التخصصات أن تتغلق على نفسها، ومن ثمة يكون مصيرها الفناء والزوال، كما أن الحرص على تناول القضايا النازلة بحياتنا المعاصرة بطرق تقليدية كلاسيكية قد يزيد من تدجين الأفكار لصالح أصحاب القرارات والسلطات لا سيما الدول الكبرى المسيطرة، مما يجعلها تتمتع بالسلطة وترسي فكرها أحادياً في كافة المجالات.

وبالتالي فالأنثروبولوجيا التي نريدها نعمل لأن تكون متعددة التخصصات، وكما يقول مؤرخ العلوم ليموج **C. Limoges** إن ما نعمل له ليس القضاء على التخصص، ولكن نسعى لإزالة الحواجز التي بينها كل تخصص أمام غيره من التخصصات، من أجل إحداث إثراء وتعاون متبادل بين جميع التخصصات كعلم الاجتماع، الاقتصاد، البيولوجيا... وبالتالي إمكانية الدخول في شبكة نوظفها متى شئنا، فإرادة التنقل من تخصص إلى آخر ينبغي الإقرار بها، فهي تشكل حجر الزاوية بالنسبة لمشروع العلوم الإنسانية الذي يدعو الفكر إلى الخوض في التجارب الإنسانية ونتائجها بجميع أبعادها⁽¹⁾.

2- اعتماد البعد الثقافي في عمليات الاستدامة:

وذلك من خلال دمج البعد الروحي والديني والثقافي في الاستدامة، واعتباره بعداً أساسياً ضمن أبعاد التنمية المستدامة كالبعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فلو أخذنا البلاد العربية مثلاً نجد أن دراسة علاقة التكامل بين مكونات

¹ - Limoyes, C, Les sciences Humaines plaidoyer pour une libre circulation, les presses de l université laval 1996, p154

النسق الثقافي العربي وفكر التنمية المستدامة جد ضروري في عالم طغت عليه قيم عولمة السوق، ومجتمع السوق القائم على استغلال الموارد الطبيعية وحتى استغلال البشر من أجل المنافع المادية، وبالتالي يمكننا القول أن العلاقة بين الثقافة والاستدامة سواء في البلدان العربية أو غير العربية، لا بد وأن تكون محل بحث من أجل التوصل إلى كفاءات تحقيق التوازن بين قيم التنمية الحديثة وما أنتجه الفكر العالمي في إطار الاستدامة المعاصرة وقيم النسق الثقافي السائد.

3- عودة جملة من الأبعاد الأساسية:

لو نظرنا في الكثير من البيانات والأدبيات الصادرة عن الهيئات الرسمية الحكومية في أغلب دول العالم، ولدى هيئة الأمم المتحدة، وكذا خلاصات المؤتمرات الدولية التي تعقد بشأن البيئة والتنمية المستدامة، لوجدنا دائما حضورا للبعد الاجتماعي والإنساني، غير أن واقع الممارسة يدل على غير ذلك، فواقع التنمية المستدامة يبرز غياب الكثير من الأمور المتعلقة بالجانب الإنساني.

وكأن العملية تكنوقراطية مطلقا وهذا ما يؤثر على مستقبل الإنسانية انه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نستغني عن الإسهامات والإلهامات التي تمدنا بها العلوم الاجتماعية، فلا بد من ضرورة التأكيد على بعض الأبعاد الأساسية في حياة البشرية عموما، وفي مجال التنمية خصوصا وفيما يلي ذكر البعض منها:

أ- التركيز على البعد الأخلاقي:

ذلك أن البعد الأخلاقي له أهمية أساسية في حياة البشر، فيذكر بعض المفكرين أن الأمر: "لا يتعلق هنا بالعلاقة فقط بين البعد الأخلاقي والاقتصاد الذي أصبح محل أخذ ورد أكثر من أي وقت مضى، وإنما أيضا بالمعنى الذي صرنا نمحه للبعد الأخلاقي في حد ذاته الذي لم يعد اليوم قائما من تلقاء نفسه." (1)

¹ - Ladrière, P, et C, Gruson ,Ethique et gouvernabilité, un projet européen, PUF, Paris,1992,p21

هذا بالإضافة إلى أن الأخلاق تشكل محور العلاقة بين الناس وتعطيها وجوداً فعلياً، فمن خلال الالتزام بالأساس الأخلاقي من قبل الأمم تتحقق إمكانية العيش المشترك، هذا بالإضافة إلى أن الأخلاق ترسي وتدعم الثقة بين البشر، ففي عالمنا المعاصر خصوصاً في ظل قيم السوق الرأسمالية نجد سيطرة العقلانية التقنية الأدوات فالتأثيرات مبرورة بالوسائل.

ويذكر بعض المفكرين أننا أصبحنا في مجتمعات تتفتت، وتهديدات حقيقية للبيئة تتأكد، وأصبح الإنسان خاضعاً لمعاملة ذات بعد شئني بضائعي، وبالتالي فقد أضحي لزاماً علينا أن نعيد إدراج عدد من المسائل الأخلاقية من جديد. وبالتالي علينا أن نحاول إرجاع البعد الاقتصادي إلى أصله الاجتماعي، وللحفاظ على الطبيعة التي نعيش فيها لا بد من الغوص في المسألة الأخلاقية وتبادل الآراء بشأنها، وكما قال هابرماس يجب منح مسألة التواصل كل الاهتمام اللائق بها، وحقيقة فإن تبادل الآراء بين البشر هو المدعم لخلق معايير جديدة تكون محل اتفاق بين الناس. وهذا بلا شك سيوفر التوازن الاجتماعي كآلية لتحقيق السلم المدني، ومن جهة أخرى حماية التوازن البيئي الضروري لحياة البشر.

ب- التركيز على البعد الرمزي، والتاريخي:

لا شك أن لمسألة المعنى مكاناً أساسياً في قلب الوجود الإنساني، فالرمزية تغزو حياة الأفراد يومياً ولا يكاد يخلو منه أي فضاء اجتماعي، ولكن في حياتنا المعاصرة وباسم الفعالية والعقلانية تم إلغاء هذا الواقع الرمزي أو تقييده في شعارات جوفاء، فحري أن تكون التنمية بكافة أشكالها مجالا للأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس والسيميولوجيا، فهذه العلوم لها القدرة على تفسير الكثير من الأحداث التي تحدث في عالم اليوم، الذي أصبح فيه للربح وإنماء رأس المال وحياسة النقود قيمة أكبر من الإنسان في حد ذاته، وبل حتى المعالم التاريخية والمعالم الطبيعية والبيئية التي تساهم في بناء الذاكرة الإنسانية، فأصبح العمل من أجل الحصول على النقود ولو على حساب غابة الأمازون

رئة العالم، ولو على حساب إبادة بعض المجتمعات البدائية التي لا تزال حاضرة في عالمنا المعاصر، بل ولو على حساب الأنهار والمحيطات والبحار؟.

الخاتمة:

إن من أبرز النتائج التي يمكننا التوصل إليها من خلال هذا المقال هي أن تناول المحددات السوسيوثقافية لتحقيق التنمية المستدامة من منظور الأنثروبولوجيا المعاصرة يقوم على نوع من الانفتاح على مستوى التخصصات، ومن جهة أخرى على عودة الاهتمام ببعض الأبعاد الرئيسية التي كثيرا ما يتم تغييبها من قبل الكثير من دول العالم وخاصة الدول المتقدمة في مجال التنمية، ومن بينها:

- إعطاء مكانة للإنسان ضمن فلسفة التنمية المستدامة وذلك بنسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية.
- اعتماد التوجه من الإنسان الاقتصادي إلى الاقتصاد الإنساني.
- ديمقراطية الحكم من أجل الإدارة والمساءلة.
- الاهتمام بتحقيق العدالة والإنصاف، و تنظيم النمو الديموغرافي، وإرساء سياسات رشيدة في توزيع السكان.
- الاستثمار في الإنسان "التنمية البشرية، وتنمية ثقافة المشاركة، وتنمية ثقافة ترشيد الاستهلاك.
- تجسير فروع المعرفة، واعتماد البعد الثقافي في عمليات الاستدامة، وذلك من خلال دمج البعد الروحي والديني والثقافي في الاستدامة، واعتباره بعدا أساسيا ضمن أبعاد التنمية المستدامة كالبعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- الاهتمام بعودة جملة من الأبعاد الأساسية في عمليات التنمية وذلك من خلال: التركيز على البعد الأخلاقي،و البعد الرمزي، والتاريخي.

غير أننا إذا نظرنا في الكثير من البيانات والأدبيات الصادرة عن الهيئات الرسمية الحكومية في أغلب دول العالم، ولدى هيئة الأمم المتحدة، وكذا خلاصات المؤتمرات الدولية التي تعقد بشأن البيئة والتنمية المستدامة، لوجدنا دائماً حضوراً للبعد الاجتماعي والإنساني، غير أن واقع الممارسة يدل على غير ذلك، فواقع التنمية المستدامة يبرز غياب الكثير من الأمور المتعلقة بالجانب الإنساني.

المراجع

- 1- إحسان حفطي: علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 2- اسحاق ثروت وآخرون: أنثروبولوجيا التنمية، دار الحريري للطباعة، القاهرة، "د.ت"
- 3- برنامج الأمم المتحدة للبيئة: حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي: الجوانب البيئية والتكنولوجية والسياسات، ترجمة عبد السلام رضوان، مجلة عالم المعرفة، ع150، الكويت.
- 4- حسن نافعة: الأمم المتحدة في نصف قرن "دراسة في تطوير التنظيم الدولي منذ 1954، سلسلة عالم المعرفة، ع202، 1995.
- 5- سعاد عبد الله العوضي: البيئة والتنمية المستدامة، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت، الطبعة الأولى، 1424 هـ/ 2003م.
- 6- عبدالله بن جمعان الغامدي: التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة 27 رجب 1428هـ الموافق 10 أغسطس 2007م.
- 7- علي حشيش: التنمية التكنولوجية في مصر، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجي، القاهرة، 1987.
- 8- عبد الله محمد عبد الرحمن: إدارة البيئة والتنمية المستمرة في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
- 9- محمد كامل عارف: مستقبلنا المشترك، عمل مترجم، إعداد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، سلسلة عالم المعرفة، ع142، الكويت، 1989.
- 10- ميشيل سيرنيا: نظرة عالم الاجتماع إلى التنمية المستدامة، مجلة التمويل والتنمية، 1993.
- 11- محمد الجوهري: الأنثروبولوجيا، أسس نظرية وتطبيقات عملية، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الثالث والثلاثون، دار المعارف، القاهرة، 1982.

- 12- Groupe de lisbonne, limites de la compétitivité, pour un nouveau contrat social, Montréal,Boréal,1995
- 13- Lipietz,A,La société en sablier;Gallimard;Paris;1996
- 14- Limoyes,C, Les sciences Humaines plaidoyer pour une libre circulation ,les presses de l université laval 1996.
- 15- Ladrière, P, et C, Gruson ,Ethique et gouvernabilité, un projet européen, PUF, Paris,1992
- 16- Marcel Mauss, sociologie et anthropologie PUF. Paris,1968
- 17- Pierre Bonte et Michel Lzard, Dictionnaire de l ethnologie et de l'anthropologie, Quadriga\PUF, 4ème édition,2010